

شاع على انه لما صاحب السلعة وان لم يتم البيع
وانتد ليس مثل كتم العيب وتؤيد شعور
الحارية ارجحده وحجير وجهها قلت
الميراد بالكرامة هنا المحترم فبما فاعله
ولكن العقد صحيح والله اعلم
باب بيع الاعيان
قد يكون العين حاضرة وقد يكون غائبة وقد تكون
في الذمة فالحاضرة وهي الرتبة الروية المعتق
بيها صحح بشرطه والغاية ان لم ترقط
لم يبع بيها الا بالصحة كما ساق وان راها العاقدان
فكل ذلك فان لم يغير في القادة كالارض الحديد
ضع بيها وان غلب تغيرها كالفاكهة الرطبة
لم يبق وان حمل كالحيوان فالنص الصحة
وقال ابن ابي هريرة لا يبع وهو غلظه
والتي في الذمة يبع بيها اذا نكر العين
كعقد الجبس كروي والصقة كما هي فتاك
اشترت من عبد بن عبد الصفة قلت
وعقد هذا من بيع الاعيان ان كان في الذمة
لان الاصح انه بيع اعتبار الفظه فلا يشترط

فيه تسليم راس المال في المجلس والله اعلم
باب لزوم البيع
اذا اجتمعت في البيع شرطه من الصيغة
وهي الايجاب والقبول وتكون العاقدان
رشد بن غير مكرهين وتكون البيع
طاهرا استغناءه عقد ورا على تسليمه بقوما
للعاقدين عليه ولانه وانقطع الخيار يتفرقهما
او خيارها لم ولم يكن لاحدهما فتمت
الا يبع او خيار شرط او يتغير صفة
عن الروية السابقة ويجوز بيع كل عين
مملوكة الا المكاتب في الاطهر وام الولد
والوقف وما لا يقد ر على تسليمه وحكم
الاصح وهك يزول تلك الباع عن
المبيع بنفس العقد او بالتفرق بهما فتاك
قلت الاظهر انه ان كان الخيار للبايع
وحده لم ينتقل عنه الا بانقضائه وان كان
للمشترى وحده انتقل اليه بنفس العقد
وان كان لهما فهو سرف فان تم البيع
بين انتقاله بنفس العقد وان لم يتم بين

او خلف شرط